

## باب صريح الطلاق وغيره

أي باب حكم صريح الطلاق<sup>(١)</sup> وغيره من الاستثناء في الطلاق ، والتعليق بشرط ، وغير ذلك مما يذكر إن شاء الله تعالى ، والصريح الخالص من كل شيء ، فصريح الطلاق اللفظ الموضوع له ، الذي لا يفهم منه عند الإطلاق غيره ، أو يفهم لكن على بعد .

قال : وإذا قال لها : قد طلقتك ، أو قد فارقتك ، أو قد سرحتك ؛ لزمه الطلاق .

ش : ظاهر كلام الخري رحمه الله أن هذه الألفاظ صريحة في الطلاق ، ولا نزاع في أن المذهب أن لفظ الطلاق وما تصرف منه مما يفهم منه الطلاق صريح في الطلاق ، لأنه موضوع له على الخصوص ، وقد ثبت له عرف في الشرع والاستعمال ، ففي الكتاب العزيز ﴿ الطلاق مرتان ﴾ ( فإن طلقها )<sup>(٢)</sup> وفي السنة والاستعمال أن ابن عمر طلق امرأته وهي حائض .

٢٧٠٨ - وقالوا : طلق رسول الله ﷺ حفصة ،<sup>(٣)</sup> وهذا واضح لا خفاء به ، وقد دخل في الطلاق وما تصرف منه طلقك ،<sup>(٤)</sup> وأنت

(١) يريد بالصريح ما ليس فيه احتمال ، وضده الكناية ، ووقع في (س ت ع) : نصريح الطلاق .

(٢) سورة البقرة ، من الآيتين ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

(٣) سبق أول كتاب الطلاق ذكر حديث ابن عمر ، وأما طلاق حفصة فرواه أبو داود ٢٢٨٣ والنسائي ٦ / ٢١٣ وابن ماجه ٢٠١٦ وابن حبان كما في الموارد ١٣٢٤ والدارمي ٢ / ١٦٠ والبيهقي ٧ / ٣٢١ من طرق عن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة ، عن صالح بن صالح بن حي ، عن سلمة بن كهيل ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس عن عمر قال : طلق النبي ﷺ حفصة ثم راجعها .

(٤) يعني أنه يقع إذا قال لها : طلقتك . كما يقع بقوله : أنت طالق . ووقع في (ع) : وما تصرف منه أن الطلاق صريح طلقتك . وفي (س ت) : أن الطلاق صريح طلقتك .

طالق ، وأنت مطلقة وأنت الطلاق ،<sup>(١)</sup> وخرج منه أطلقك وطلقي ؛ لأنه لا يفهم منهما الطلاق ، إذ الأول وعد ، والثاني طلب ، وليس بخبر ولا إنشاء ، وحكى أبو بكر عن أحمد رواية في : أنت مطلقة أنه ليس بصريح ، لاحتمال أن يريد طلاقاً ماضياً ، ويلزمه ذلك في طلقك ؛ ولأبي محمد في الكافي احتمال في : أنت الطلاق ؛ أنه لا يكون صريحاً ،<sup>(٢)</sup> ومن الصريح إذا قيل له : أطلقت امرأتك ؟ قال : نعم . إذ السؤال معاد في الجواب ، ويحتمل أن لا يكون صريحاً من القويل في : أقبلت هذا النكاح . وأطلقك ؛ ليس بصريح على المذهب ، لانتهاء عرف الاستعمال فيه ، وللقاضي فيه احتمال .

وأما لفظ السراح والفراق ففيهما وجهان ، (أحدهما) - وهو الذي ذكره الخرقى ، وتبعه عليه القاضي في التعليقة وفي غيرها ،<sup>(٣)</sup> والشريف وأبو الخطاب في خلافهما ، وابن البنا والشيرازي وغيرهم - أنهما صريحان ، حكمهما حكم لفظ الطلاق ، لورودهما في الكتاب العزيز بمعنى الفرقة ، فأشبهها لفظ الطلاق ، قال سبحانه ﴿ فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ﴾<sup>(٤)</sup> وقال ﴿ فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف ﴾<sup>(٥)</sup> وقال ﴿ وإن يتفرقا يغن الله كلا من

(١) سقط من (ع د) : وأنت مطلقة وأنت الطلاق .

(٢) ذكره في الكافي ٧٩٢/ ٢ وانظر المعنى ٧/ ١٢١ والمحرر ٢/ ٥٣ والفروع ٥/ ٣٧٨ والمبدع ٧/ ٢٦٨ والإنصاف ٨/ ٤٦٢ والمطالب ٥/ ٣٣٩ .

(٣) في (د) : وأما السراح . وفي (خ ي) : لفظ الفراق والسراح . وفي (ع س ت) : في التعليق وفي غيره .

(٤) سورة البقرة ، الآية ٢٢٩ .

(٥) سورة الطلاق ، الآية ٢ .

سعته ﴿<sup>(١)</sup>﴾ وقال سبحانه ﴿فتعالين أمتعن وأسرحن﴾ ﴿<sup>(٢)</sup>﴾  
(والثاني) - وهو اختيار ابن حامد ، وأبي الخطاب في الهداية ،  
والشيخين - ليسا بصريح ، لاستعمالهما في غير الطلاق كثيرا ،  
فأشبهها سائر كناياته ، قال سبحانه ﴿واعتصموا بحبل الله جميعا  
ولا تفرقوا﴾ ﴿<sup>(٣)</sup>﴾ وقال تعالى ﴿وما تفرق الذين أوتوا  
الكتاب﴾ ﴿<sup>(٤)</sup>﴾ وأما قوله تعالى ﴿فإمسك بمعروف أو تسريح  
بإحسان﴾ فليس المراد به الطلاق قطعا ، إذ الآية في الرجعية ،  
وهي إذا قارت انقضاء عدتها فيما أن يمسكها برجعة ، وإما أن  
يترك حتى تنقضي عدتها ﴿<sup>(٥)</sup>﴾ فيسرح ، فالمراد بالتسريح في الآية  
الكريمة قريب من معناها اللغوي ، وهو الإرسال ، وهو أن تخلى ،  
وكذلك المفارقة في الآية الثانية ، المراد بها ترك مراجعتها ، كأنه  
إذاً يظهر حكم الفرقة ، لأنها قبل انقضاء العدة في حكم  
الزوجة ، وأما قوله ﴿وإن يفرقا﴾ فليس فيه بيان لما تحصل به  
الفرقة ، وأما ﴿أسرحن﴾ يحتمل أرسلكن بالطلاق ، ثم  
المدار على عرف الاستعمال الشرعي ، وهو مفقود ، وعلى هذا  
الوجه هما كنايةتان ظاهرتان ، حكمهما حكم الخلية والبرية على  
ما سيأتي إن شاء الله تعالى . ﴿<sup>(٦)</sup>﴾

(١) سورة النساء ، الآية ١٣٠ ورسمت ( يعني ) بالياء في نسخ الشرح ، وفي المصاحف بحذفها .

(٢) سورة الأحزاب ، الآية ٢٨ .

(٣) سورة آل عمران ، الآية ١٠٣ .

(٤) سورة البينة ، الآية ٤ .

(٥) روى ابن جرير في التفسير برقم ٤٨٠١ عن ابن عباس في التسريح بإحسان قال : يسرحها ، ولا  
يظلمها من حقها شيئا . ثم روى عن الضحاك قال : التسريح بإحسان أن يدعها حتى تمضي عدتها ،  
ويؤتيها مهرا إن كان لها عليه . وذكر القرطبي في التفسير ٣ / ١٣٣ عن الشافعي أن التسريح من صريح  
الطلاق .

(٦) قد ذكر الخزقي بعد هذه الجملة بعض كنايات الطلاق كالخلية والبرية .

( تنبيه ) حكم الصريح أنه لا يحتاج إلى نية كما سيأتي إن شاء الله ، وأنه إن صرفه بأن قال : من وثاق . أو نحو ذلك فإن كان باللفظ سمع منه ، وإن كان بالنية فإنه يدين ، وفي الحكم إن قامت قرينة تكذبه كالغضب أو بسؤالها الطلاق لم يسمع ، وإلا فروايتان ، أنصهما القبول ، والله أعلم .

قال : ولو قال لها في الغضب : أنت حرة . أو لطمها فقال : هذا طلاقك . لزمها الطلاق .<sup>(١)</sup>

ش : أما إذا قال لها : أنت حرة . فقد اتفق الأصحاب فيما علمت في عدتها من كنايات الطلاق ، لأن الحرة هي التي لا رق عليها ، ولا شك أن النكاح رق .

٢٧٠٩ - ولهذا في الحديث « اتقوا الله في النساء فإنهن عون عندكم »<sup>(٢)</sup> أي أسراء ، والزوج ليس له على الزوجة إلا رق الزوجية ، فإذا أخبر بزوال الرق فهو الرق المعهود ، وهو رق الزوجية ، ثم من الأصحاب من يعدها في الكنايات الظاهرة ، وهم الأكثرون ومنهم من يعدها في المختلف فيه .<sup>(٣)</sup>

(١) في المعنى : وإذا قال . وفي (س) : في حال الغضب . وفي (المتن) : وقال هذا . وفي (المعنى) : فقد وقع الطلاق .

(٢) وقعت هذه الجملة في حديث عمرو بن الأحوص الجشمي ، في خطبة النبي ﷺ في حجة الوداع ، رواه الترمذي ٤ / ٣٢٦ برقم ١١٧٢ وابن ماجه ١٨٥١ والنسائي في سننه الكبرى كما في تحفة الأشراف ١٦٩٢ من طريق شبيب بن غرقدة ، عن سليمان بن عمرو بن الأحوص ، عن أبيه ، أنه شهد حجة الوداع مع النبي ﷺ ، فحمد الله وأثنى عليه ، وذكر ووعظ ، ثم قال « استوصوا بالنساء خيرا ، فإنهن عندكم عون » الحديث ، ورواه الترمذي في تفسير سورة التوبة ، عند قوله تعالى ﴿ إن عدة الشهور ﴾ وقال : هذا حديث حسن صحيح . وروى أبو داود بعضه في وضع الربا ، وروى الإمام أحمد ٥ / ٧٢ عن أبي حرة الرقاشي ، عن عمه نحوه مطولا ، وفيه تحريم الظلم ، ووضع الدماء وربا الجاهلية ، ولعله حديث عمرو بن الأحوص .

(٣) روى عبد الرزاق ١١١٩٩ عن قتادة ، في رجل قال لامرأته : أنت حرة . قال : إن نوى طلاقا فهو طلاق ، وقد تتابع الفقهاء على أن قوله : أنت حرة . كناية ظاهرة ، كما في المقنع ٣ / ١٤٧ وشروحه ، وقال المرادوي في الإنصاف ٨ / ٤٧٨ : وأطلقهما في المستوعب .

وظاهر كلام الخرقى أنه جعلها من الخفية ، لأنه قال : لزمها الطلاق . وظاهره طلقة واحدة ، ولم يجعلها كالحلية ونحوها .

وقيد الخرقى وقوع الطلاق بحال الغضب ، وهو مدل بشيئين<sup>(١)</sup> ( أحدهما ) أن الكنايات إذا اقترن بها دلالة حال ، من غضب أو ذكر الطلاق ونحو ذلك ، قام ذلك مقام النية ، وطلقت على المشهور ، والمختار لكثير من الأصحاب من الروائين ، إذ دلالة الحال كالنية ، بدليل أنها تغير حكم الأقوال والأفعال ، فإن من قال لرجل : يا عفيف ابن العفيف ؛ في حال تعظيمه كان مدحا ، ولو قاله في حال الشتم والسب كان ذما وقذفا<sup>(٢)</sup> ( والرواية الثانية ) لا بد في الكنايات من النية ، لأن نفس اللفظ للطلاق وغيره ، ومميزه النية ، فلا بد من اعتبارها ، دفعا للإيهام ، ومال أبو محمد رحمه الله أنه في الألفاظ التي يكثر استعمالها - نحو : اخرجني ، واذهبي ، ونحو ذلك - لا يقع بها طلاق ، إلا أن ينويه<sup>(٣)</sup> ( فعلى المذهب ) لو ادعى أنه لم يرد بها الطلاق دين ، وهل يقبل في الحكم ؟ على روايتين .

(١) هكذا في أكثر النسخ ، وعلق في هامش (خ) : كذا في النسخ وفيه نظر . وفي (ع م) : وهو مبطل الخ ، ولعله : وهو يدل على شيئين .

(٢) ذكر ذلك أبو محمد في المغني ١٢٦/٧ والكافي ٧٩٥/٢ وأوضحه بالأدلة والشواهد ، وانظر الفروع ٣٨٦/٥ والمبدع ٢٧٥/٧ والإنصاف ٤٧٦/٨ والمطالب ٣٤٧/٥ .

(٣) وهو الذي يدل عليه ما أثر عن السلف ، فقد روى عبد الرزاق ١١١٧٢ عن سعيد بن جبير في البتة واحدة ، وما نوى ؛ وروى أيضا ١١٢١٤ عن إبراهيم وطاوس : إذا قال الرجل لامرأته : اذهبي فانكحي . ليس بشيء ، إلا أن يكون نوى طلاقا فهي واحدة وقال طاوس إن كنت أردت طلاقا . فهو طلاق ؛ وروى أيضا ١١١٧١ عن عطاء في البتة قال : يدين . وروى ابن أبي شيبه ٢٩/٥ عن إبراهيم وعطاء ، والحسن والشعبي في قول الرجل لامرأته : اعتدي . هي تطليقة إذا عنى الطلاق ، وروى أيضا ٤٢/٥ عن الحسن في رجل قال لامرأته : اخرجني من بيتي . الخ ، قال : هذه واحدة ؛ وينظر ما نوى . وروى سعيد ١١٥٤ - ١١٦٠ عن الحسن والشعبي والنخعي في قول الرجل لامرأته : اذهبي ، انكحي من شئت ، الحقني بأهلك ، الطريق واسع . قالوا : لا بد من النية .

وأعلم أن أبا البركات حكى الروائيتين في القبول في الحكم وعدمه ، إذا ادعى عدم إرادة الطلاق وغيره يجعل الروائيتين في الغضب ، هل يقوم مقام النية أم لا ؟ فرمما ظن ظان أن بينهما تناف وليس كذلك ، فإن غايته أن الأصحاب ذكروا رواية لم يذكرها المجد ، وذكر يعني المجد رواية تؤخذ من كلامهم في غير هذا المحل ،<sup>(١)</sup> وهو ما إذا ادعى أنه أراد بلفظه ما يخالف ظاهره ، ونحو ذلك .

( الشيء الثاني ) أنه إذا أتى بالكناية في غير حال الغضب لا يقع بها طلاق ، وهو كذلك ، لأن اللفظ بمجرد لا دلالة له على الطلاق ، بل هو كالمشترك ، فلا بد من شيء يبين المراد منه ، ويستثنى من ذلك النية ، إذ هي تبين المراد ، وكأن الخرق إنما تركه اكتفاء بذكر الغضب ، لأنه إذا اكتفي بالغضب لدلالته على النية ، فالنية أولى وأحرى ،<sup>(٢)</sup> وأما إذا لطمها وقال : هذا طلاقك . فقوة كلام الخرق يقتضي وقوع الطلاق بمجرد ذلك من غير نية ، وهو قول ابن حامد ، لأن معناه أوقعت عليك طلاقا هذا من أجله ، واختار أبو محمد أنه كناية في الطلاق ، يعتبر له ما يعتبر لها من النية ، أو دلالة حال ، لأن هذا اللفظ غير موضوع للطلاق ، ولا مستعمل فيه شرعا ولا عرفا ، فأشبهه سائر الكنايات ، وهذا ظاهر كلام أبي الخطاب في الخلاف ، ويحتمل كلام الخرق هذا أيضا ، ويكون اللطم قائما مقام النية ، لأنه يدل على الغضب ، وعلى قياس ما تقدم لو أطمعها أو سقاها ونحو ذلك ، فعلى الأول يقع الطلاق بمجرد ، وعلى الثاني

(١) انظر كلام المجد وهو أبو البركات في المحرر ٢ / ٥٤ ولعل له كلاما أوضح منه في غير المحرر .

(٢) في (ع) : إنما ترك ذلك . وفي (س) : لا دلالة .

لابد من النية ، وعلى القول بالوقوع من غير نية فلو فسره بمحتمل غيره قبل ، وعلى هذا فهذا قسم برأسه ليس بصريح وإلا خرج الخلاف إذا صرفه ، ولا كناية ، لأن الكناية تتوقف على النية ، فهو ظاهر في الطلاق ، يصرف عند الإطلاق إليه ، ويجوز صرفه إلى غيره ، والله أعلم .

قال : وقال أبو عبد الله : وإذا قال لها : أنت خلية أو أنت برية أو أنت بائن ، أو حبلك على غاربك ، أو الحقني بأهلك . فهو عندي ثلاث ، ولكنني أكره أن أقتي به ، سواء دخل بها أو لم يدخل بها .<sup>(١)</sup>

ش : وقوع الثلاث بهذه في الجملة هو المشهور عن أحمد ، واختيار كثير من الأصحاب ، لأنه المشهور عن الصحابة رضي الله عنهم .

٢٧١٠ - فعن أحمد أنه قال في الخلية والبرية والبتة قول علي وابن عمر رضي الله عنهم قول صحيح ثلاثا .<sup>(٢)</sup>

٢٧١١ - وقال أيضا في البتة : عمر رضي الله عنه يجعلها واحدة ، وعلي وزيد رضي الله عنهما ثلاثا .<sup>(٣)</sup>

(١) في المعنى : قال أبو عبد الله . وفي (ي) : وإذا قال أنت . وفي (ع) : أنت برية أنت بائن . وفي المعنى : ولكن أكره .

(٢) قال أبو داود في مسائله ١٧٠ : سمعت أحمد سئل عن البتة والخلية والبرية والبائن ، قال أجبن أن أقول فيه ، أخاف أن يكون ثلاثا . وروى مالك في الموطأ عن ابن عمر في الخلية والبرية : كل واحدة منهما هي ثلاث تطليقات . وروى عبد الرزاق ١١١٧٦ ، ١١١٨١ ، ١١١٨٦ وابن أبي شيبة ٦٩/ ٥ وسعيد ١٦٧٨ والبيهقي ٣٤٤/ ٧ عن علي رضي الله عنه أنه كان يقول في الحرام والبتة والخلية والبرية ثلاث ثلاث ؛ ورواه عبد الرزاق ١١١٧٨ ، ١١١٨٤ وسعيد بن منصور ١٦٦٦ وابن أبي شيبة ٧٠/ ٥ والبيهقي ٣٤٤/ ٧ والدارقطني ٤/ ٣٢ وابن حزم في المحلى ١١/ ٥٦ ، ٥٨ عن ابن عمر وعلي ، قال الحافظ في الفتح ٩/ ٣٧٠ وعن ابن عمر في الخلية والبرية ثلاث ، بأسانيد يعضد بعضها بعضا . وروى الشافعي ٢٨٧/ ٢ عن ابن عمر في الخلية والبرية ثلاث ثلاث .

(٣) روى الشافعي كما في البدائع ٢/ ٢٧٩ عن المطلب بن حنطب ، أنه طلق امرأته البتة ، ثم أتى عمر

٢٧١٢ - وروى النجاد بإسناده أن عمر رضي الله عنه جعل البتة واحدة ،  
ثم جعلها بعد ثلاث تطليقات .<sup>(١)</sup>

٢٧١٣ - وروي أيضا عن نافع أن رجلا جاء إلى عاصم وابن الزبير فقال :  
إن ظفري هذا طلق امرأته قبل أن يدخل بها ، فهل تجدان له  
رخصة ؟ فقال : لا ، ولكننا تركنا ابن عباس وأبا هريرة عند عائشة  
فسلهم ، ثم ارجع إلينا فأخبرنا ، فسألهم فقال أبو هريرة رضي الله  
عنه : لا تحمل له حتى تنكح زوجا غيره . وقال ابن عباس رضي  
الله عنهما : هي ثلاث . وذكر عن عائشة متابعتها ؛<sup>(٢)</sup> ولأن

فقال : أمسكن عليك امرأتك ، فإن الواحدة لا تبت . وروى ابن أبي شيبة ٥ / ٦٦ ، ٦٨ ، ٦٩ عن  
عمر وابن مسعود في البتة قالا : تطليقة وهو أملك بها . وروى عبد الرزاق ١١١٧٣ - ١١١٧٦ ، ١١١٨١ ،  
عن عمر أنه جعلها واحدة ، وروى البيهقي ٧ / ٣٤٣ عن إبراهيم ، عن عمر في الخلية والبيتة ، والبيتة  
والبتة واحدة ، ورواه ابن حزم في المحلى ١١ / ٥٠٢ من طريق شعبة ، عن أبي إسحاق ، عن عبد الله بن  
شداد ، عن عمر قال : البتة واحدة وهو أحق بها . وروى ابن أبي شيبة ٥ / ٦٦ والبيهقي ٧ / ٣٤٤ عن  
علي وزيد بن ثابت ، وابن عمر وعائشة وابن عباس قالوا : في البيتة والبيتان والبتة والحرام ثلاث .

(١) روى عبد الرزاق ١١٢١١ وسعيد ٢٠٢٨ عن نعيم بن دجاجة ، قال : كانت أخت لي تحت رجل  
فطلقها ثم قال : أنت علي حرج . فكتب إلى عمر بن الخطاب فقال : قد بانت منه . ورواه البيهقي  
٧ / ٣٤٤ وعبد الرزاق ١١٢١٢ وفيه : أنه طلق امرأته تطليقتين ، ثم قال لها : أنت علي حرج . فسأل  
عمر فقال : ما هي بأهونين .

(٢) رواه مالك ٢ / ٩١ وعنه الشافعي برقم ١٦٤٠ عن ابن شهاب ، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان ،  
عن محمد بن إياس بن البكير قال : طلق رجل امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها ، ثم بدا له أن ينكحها ،  
فجاء يستفتي فذهبت معه أسأل له ، فسأل ابن عباس وأبا هريرة فقالا : لا نرى أن تنكحها حتى  
تنكح زوجا غيره . ورواه مالك أيضا والشافعي برقم ١٦٤٢ عن يحيى بن سعيد ، عن بكير بن عبد  
الله ، عن معاوية بن أبي عياش أنه كان جالسا مع ابن الزبير وعاصم بن عمر ، فجاءهما محمد بن إياس  
ابن البكير ، فقال : إن رجلا طلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها ، فماذا تريان ؟ فقال ابن الزبير : إن  
هذا الأمر ما لنا فيه قول ، اذهب إلى ابن عباس وأبي هريرة ، فإني تركتهما عند عائشة ، فسألتهما ثم اتنا  
فأخبرنا . فذهب فسألتهما فقال أبو هريرة : الواحدة تبنيها ، والثلاث تحرمها حتى تنكح زوجا غيره .  
وقال ابن عباس مثل ذلك ، ورواه عبد الرزاق ١١٠٧١ - ١١٠٧٣ ورواه الطحاوي في الشرح ٣ / ٥٧  
والبيهقي ٧ / ٣٣٥ ، ٣٥٥ من طريق مالك باللفظين معا ، ورواه أبو داود ٢١٩٨ عن عبد الرزاق ومالك  
بنحوه ، ورواه عبد الرزاق ١١٠٧٨ عن معمر ، عن أيوب عن الزهري ، في البكر تطلق ثلاثا قال : سئل

معنى : أنت خلية . أنت متروكة خالية من النكاح ، وكذلك : برية . معناه البراءة من النكاح ، وكذلك بائن أي منفصلة من النكاح ، وكذلك : حبلك على غاربك . أي مرسله غير مشدودة ، ولا ممسكة بعقد النكاح ، والغارب مقدم السنم ، والحقي بأهلك . كذلك ، إذ الرجعية لا تترك بيت زوجها ، وإذا كان هذا مقتضى هذه الألفاظ الثلاث ترتب الحكم على مقتضاها ،<sup>(١)</sup> ولو نوى دونها لأن نيته تخالف مقتضاها ، فتلغو نيته ، ( وعن أحمد ) رواية أخرى أنه يقع بها ما نواه ، اختاره أبو الخطاب في الهداية .

٢٧١٤ - لما روي أن ركانة بن عبد يزيد طلق امرأته سهيمة البتة ، فأخبر النبي ﷺ بذلك ، وقال : والله ما أردت إلا واحدة . فقال ﷺ « والله ما أردت إلا واحدة . فردها إليه رسول الله ﷺ ، فطلقها الثانية في زمن عمر رضي الله عنه ، والثالثة في زمن عثمان رضي الله عنه ، وفي لفظ قال « هو على ما أردت » رواه أبو داود وصححه ، وابن ماجه والترمذي وقال : سألت محمدا يعني البخاري عن هذا الحديث فقال : فيه اضطراب .<sup>(٢)</sup>

عن ذلك ابن عباس وأبو هريرة وعبد الله بن عمرو ، فكلهم قالوا : لا تحمل له حتى تنكح زوجا غيره . وروى ابن أبي شيبة ٢١/ ٥ عن ابن عباس وابن مسعود ، في رجل طلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها ، قالوا : لا تحمل له حتى تنكح زوجا غيره . وروى أيضا حديث بكير بن الأشج ، ومحمد بن إياس من غير طريق مالك ، وقد روى ابن أبي شيبة ٢٣/ ٥ وسعيد بن منصور ١٠٧٨ عن ابن عباس وعلي ، وزيد وابن مسعود ، وجماعة من التابعين أنهم فرقوا بين من قال : طالق ثلاثا . فأبانوها بينونة كبرى ، ومن قال : طالق ثم طالق ، تبين بالأولى ، ولا تلحقها الثانية .

(١) روى مالك في الموطأ ٢ / ٧٩ عن أبي بكر ، عن محمد بن عمرو بن حزم قال : كان أبان يجعل البتة واحدة ، وإن عمر بن عبد العزيز قال : لو كان الطلاق ألفا ما أبتت البتة منها شيئا ، من قال البتة فقد رمى غاية القصوى .

(٢) هو في سنن أبي داود ٢٢٠٨ والترمذي ٣٤٣/ ٤ رقم ١١٨٦ وابن ماجه ٢٠٥١ من طريق جرير بن

## ٢٧١٥ - ولأن النبي ﷺ قال لابنة الجون « الحقني بأهلك » (١) وهو عليه الصلاة والسلام

حازم ، عن الزبير بن سعيد الهاشمي ، عن عبد الله بن علي بن يزيد بن ركانة ، عن أبيه عن جده فذكره ، ورواه أيضا الطيالسي كما في المنحة ١٦٠٧ والدارمي ١٦٣/ ٢ وابن أبي شيبة ٦٥/ ٥ وسعيد بن منصور ١٦٧١ وأبو يعلى ١٥٣٧ ، ١٥٣٨ وابن حبان كما في الموارد ١٣٢١ والحاكم ١٩٩/ ٢ والعقيلي في الضعفاء ٢/ ٨٩ ، ٢٨٢ وابن عدي في الكامل ٣/ ١٠٨٠ والدارقطني ٤/ ٣٤ والبيهقي ٧/ ٣٤٢ وابن الجوزي في العلل ١٠٥٨ من طريق جرير بن حازم به ، وقال الترمذي : لا نعرفه إلا من هذا الوجه . وضعفه ابن عدي بالزبير ، وقال : هذا يعرف بجرير ، لا أعلم برويه غيره . وروى عن يحيى قال : الزبير ليس بشيء . وكذا روى العقيلي ، وقال الحاكم : قد انحرَف الشيخان عن الزبير بن سعيد ، غير أن لهذا الحديث متابعا من بيت ركانة بن عبد يزيد ، فيصح به الحديث . الخ ، وقد رواه الطيالسي كما في المنحة ١٦٠٧ وعبد الرزاق ١١١٩٦ والشافعي كما في البدائع ١٦٣٦ وعنه أبو داود ٢٢٦ ، ٢٢٧ والعقيلي ٢/ ٢٨٢ والحاكم ٢/ ١٩٩ والدارقطني ٤/ ٣٣ والبيهقي ٧/ ٣٤٢ من طريق عبد الله بن علي بن السائب ، عن نافع بن عجير بن عبد يزيد ، أن ركانة الخ ، قال أبو داود : وهذا أصح من حديث ابن جريج أن ركانة طلق امرأته ثلاثا ، لأنهم أهل بيته ، وهم أعلم به ، يزيد ما رواه أبو داود ٢١٩٦ وعبد الرزاق ١١٣٣٥ والبيهقي ٧/ ٣٣٩ عن ابن جريج : أخبرني بعض بني أبي رافع ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : طلق عبد يزيد أبو ركانة وإخوته أم ركانة . الحديث ، وفيه : إني طلقها ثلاثا بإرسول الله ؟ قال وقد علمت راجعها . ورواه عبد الرزاق ١١٣٣٤ به مطولا ، ورواه أحمد ١/ ٢٦٥ وأبو يعلى ٢٥٠٠ من طريق ابن إسحاق عن داود بن الحصين ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : طلق ركانة امرأته ثلاثا في مجلس واحد . الخ ، قال ابن القيم في ( زاد المعاد ) : ولا علة لهذا الحديث إلا رواية ابن جريج له عن بعض بني أبي رافع ، وهو مجهول ، ولكن هو تابعي ، ولم يكن الكذب ظاهرا في التابعين ، ولا سيما من أهل المدينة الخ ، وقد رواه الحاكم ٢/ ٤٩١ من طريق ابن جريج ، عن محمد بن عبد الله بن أبي رافع فذكره ، وقال الحافظ في الفتح ٩/ ٣٦٢ : أخرجه أحمد وأبو يعلى وصححه ، وقال في التلخيص ١٢٠٣ : وصححه أبو داود وابن حبان ، والحاكم ، وأعله البخاري بالاضطراب . ووقع تسمية زوجته عند أبي داود والشافعي وغيرهما وذكر الحافظ في الإصابة ( سهيمة ) بنت عمير المزنية امرأة ركانة الخ وذكر من سماها من المحدثين .

(١) رواه البخاري ٥٢٥٤ عن الأوزاعي ، عن الزهري ، عن عروة عن عائشة ، أن ابنة الجون لما أدخلت على رسول الله ﷺ ودنا منها قالت : أعوذ بالله منك . فقال لها « لقد عدت بعظيم ، الحقني بأهلك » ثم روى برقم ٥٢٥٥ عن أبي أسيد قال : خرجنا مع النبي ﷺ إلى حائط يقال له الشوط ، فقال « اجلسوا هنا » وقد أتى بالجوزية ، فلما دخل عليها ... قالت : أعوذ بالله منك . فقال « يا أبا أسيد اكسها رازقين ، وألحقها بأهلها » ورواه النسائي ٦/ ١٥٠ وابن ماجه ٢٥٠٠ وسعيد بن منصور ٧٣٢ وابن الجارود ٧٣٨ وأبو يعلى ٤٩٠٣ والدارقطني ٤/ ٢٩ والبيهقي ٧/ ٣٩ ، ٣٤٢ من طريق الأوزاعي عن الزهري به ، ورواه أحمد ٣/ ٤٩٨ من حديث أبي أسيد كرواية البخاري ، ورواه ابن أبي شيبة ٥/ ٢٧٠ وأبو داود في المراسيل ١٩٦ عن الحكم ببعض القصة وقد ذكر القصة الخطيب البغدادي في كتاب الأسماء المبهمة ٣٥٥ وذكر الخلاف في اسمها وأدلة ذلك .

لا يطلق ثلاثا ، لأنه مكروه ، وعلى هذه الرواية إن لم ينو شيئا وقعت بها واحدة ، ( وعنه ) ما يدل على أنه يقع بها واحدة بائنة ، إعمالا لمقتضى اللفظ والأصل ، إذ مقتضاه البيونة ، والأصل عدم ما زاد على الواحدة ، وهذا الخلاف جارٍ في جميع الكنايات الظاهرة .<sup>(١)</sup>

ثم اعلم أن عامة الأصحاب يحكون الخلاف على نحو ما قدمت ، وخالفهم أبو البركات ، فجعل محل الخلاف مع الإطلاق ، هل تطلق ثلاثا أو واحدة ؟ على روايتين أما إذا نوى شيئا فيدين في ما نواه من غير خلاف ، وفي قبوله في الحكم روايتان ، وظاهر كلام العامة وقوع الثلاث من غير تدين ، وكلام أحمد محتمل ، فإنه قال في غير رواية في هذه الصور ونحوها : أخشى أن يكون ثلاثا .<sup>(٢)</sup> انتهى ، ولا نزاع عندهم أن الخفية يقع بها ما نواه ، وقد اختلف الأصحاب في ما عدا الظاهرة والخفية ، واختلف فيها ، وليس هذا موضع استقصاء ذلك ،<sup>(٣)</sup> إلا أنه لا نزاع عندهم فيما أعلمه أن الخلية والبرية والبائن من الكنايات الظاهرة ، وكذلك البتة والبتلة ، ولا نزاع أن نحو : اخرجني واذهبي ، وروحي ؛ من الكنايات الخفية ، واختلف في : الحقني بأهلك ، وحبلك على غارلك ، ولا سبيل لي عليك ولا سلطان لي عليك ، ونحو ذلك هل هو ظاهر أو خفي ؟

(١) سقط من (د) : والأصل إذ مقتضاه البيونة . وفيها : والأصل وهو عدم ما زاد على واحدة .  
(٢) قال في المحرر ٢ / ٥٤ : وإذا نوى بالكناية الظاهرة الطلاق لزمه ثلاث ، إلا أن ينوي دونها فيدين فيه ، ويكون رجعيا اهـ .  
(٣) انظر كلام الفقهاء في الكنايات الظاهرة والخفية في المعنى ٧ / ١٢٧ والكافي ٢ / ٧٩٦ والمقنع ٣ / ١٤٧ والمحرر ٢ / ٥٤ ومجموع الفتاوى ٣٢ / ٨٢ ، ٣٢ ، ٣٣ / ١١١ ، ١٣٣ ، ١٥٢ والفروع ٥ / ٣٨٦ والمبدع ٧ / ٢٧٥ والإنصاف ٨ / ٤٧٦ والمطالب ٥ / ٣٤٧ .

وقول الخرقى : سواء دخل بها أو لم يدخل . احترز عن قول مالك رحمه الله ، فإنه قبل الدخول يجعلها واحدة ، وبعده ثلاثا ،<sup>(١)</sup> وإنما كره أحمد الفتيا بالثلاث في الكنايات الظاهرة لأنه لا نص فيها ، بحيث ترفع الشبهة ، وأيضا فإن فيه الحكم بتحريم فرج مع الاحتمال ، والله أعلم .

قال : وإذا أتى بصریح الطلاق لزمه نواه أو لم ينوه .  
ش : لأن اللفظ صريح فيه ، فلم يحتج به إلى نية كالبيع ونحوه ،  
وسواء قصد المزح أو الجد .

٢٧١٦ - قال أبو هريرة : إن رسول الله ﷺ قال « ثلاث جدهن جد وهزلهن جد ، النكاح والطلاق والرجعة » رواه أبو داود وابن ماجه ، والترمذي وقال : حسن غريب .<sup>(٢)</sup> مع أن هذا اللفظ قد حكى اتفاقا ،<sup>(٣)</sup> لكن على كل حال لابد من قصد اللفظ ، ليخرج النائم والساهي ونحوهما .

(١) قال مالك في الموطأ ٢ / ٨٠ في الرجل يقول لامرأته أنت خلية أو برية أو بائة . إنها ثلاث تطليقات للمرأة التي قد دخل بها ، ويدين في التي لم يدخل بها ، أوأحدة أراد أم ثلاث ؟ فإن قال : واحدة . احلف على ذلك ، وكان خاطبا من الخطاب .

(٢) هو في سنن أبي داود ٢١٩٤ والترمذي ٤ / ٣٦٢ رقم ١١٩٤ وابن ماجه ٢٠٣٩ من طريق عبد الرحمن ابن حبيب بن أدرك ، عن عطاء ، عن يوسف بن ماهك ، عن أبي هريرة ، ورواه أيضا سعيد بن منصور ١٦٠٣ وابن الجارود ٧١٢ والحاكم ٢ / ١٩٧ والدارقطني ٣ / ٢٥٦ والطحاوي في الشرح ٣ / ٩٨ والبيهقي في شرح السنة ٢٣٥٦ والبيهقي ٧ / ٤٤٠ من طرق عن عبد الرحمن بن حبيب بن أدرك به ، وقال الحاكم : صحيح ولم يجزاه . وقال الذهبي : ابن أدرك فيه لين . وكذا قال الحافظ في التقریب ، وقد روى عبد الرزاق ١٠٢٤٩ عن أبي ذر مرفوعا « من طلق وهو لاعب فطلاقه جائز ، ومن أعتق « الخ ، وروى ابن عددي في الكامل ٥ / ١٧٦١ عن أبي الدرداء مرفوعا « من طلق أو أنكح أو أعتق لاعبا فهو جد » وروى مالك في الموطأ ٢ / ٧٢ عن ابن المسيب من قوله نحوه ، ورواه عبد الرزاق ١٠٢٤٣ - ١٠٢٥٣ وابن أبي شيبة ٥ / ١٠٥ وسعيد ١٦٠٤ - ١٦١٠ موقوفا عن عمر وابن مسعود ، وعلى وأبي الدرداء ، وعطاء وابن المسيب ، والضحاك وغيرهم .

(٣) قال في الإصحاح ٢ / ١٥١ : واتفقوا على أن الطلاق والفراق والسراح متى أوقع المكلف لفظه منها وقع بها الطلاق وإن لم ينوه . الخ ، وقال ابن المنذر في الإجماع ٤٠٥ : وأجمعوا على أن جد الطلاق وهزله

ومفهوم كلام الخرقى أن الكنايات لا بد فيها من النية ، ولا نزاع في ذلك في الخفية ، أما الظاهرة فقد نص أحمد على اشتراط النية ، وعليه جمهور الأصحاب ، القاضي وأصحابه ، والشيخين وغيرهم ، ولم يشترط أبو بكر للظاهرة نية ، وقد وقع لأحمد إطلاقات ظاهرها ذلك ، لكنها محمولة على نصوصه الصريحة ،<sup>(١)</sup> وزعم القاضي أن ظاهر كلام الخرقى أيضا عدم الاشتراط ، أخذنا من إطلاقه الأول ، والله أعلم .

قال : ولو قيل له : ألك امرأة ؟ فقال : لا وأراد به الكذب لم يلزمه شيء .<sup>(٢)</sup>

ش : لأن قصارى هذا أن يكون كناية ، ولم يوجد شرطها وهو النية ، فلا يلزمه شيء ، ومفهوم كلام الخرقى أنه إذا لم يرد الكذب تطلق ، وذلك مع شرطه وهو النية ، هذا هو المشهور من الرواية ، والمختار للأصحاب ، لأنه لفظ يحتمل الطلاق ، لأنها إذا زال نكاحها فليست له بامرأة ، ونقل عنه أبو طالب إذا قيل له : ألك امرأة ؟ فقال : لا . ليس بشيء ، فأخذ أبو البركات من إطلاق هذا رواية أنه لا يلزمه طلاق وإن نوى ، لأنه خير كذب ، وليس بإيقاع ، وحمل القاضي الرواية على أنه لم

---

سواء . وقال في الإشراف ٤ / ١٩٤ : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن جد الطلاق وهزله سواء اه .

(١) قال عبد الله في مسأله ١٣٤٥ : سألت أبي قلت : الرجل يقول لامرأته : أنت خلية وأنت بائنة ، وأنت برية وبنته ، وطلاق الحرج ، وحبلك على غارك . قال : أخشى أن يكون ثلاثا ، وأنا لا أضي فيه بشيء . وفي مسائل أبي داود ١٧٠ : سمعت أحمد سئل عن البتة والخلية والبرية والبائن . قال : أجب أن أقول فيه ، وربما قال : لست أضي فيه ، أخاف أن يكون ثلاثا . اه وقد روى عبد الرزاق ١١١٨٩ عن إبراهيم قال : كان أصحابنا يقولون : البتة والخلية والبرية والحرام إن نوى ثلاثا ثلاثا ، وإن نوى واحدة فواحدة .

(٢) في (خ) : قال لا . وفي (ع خ م متن) : وأراد الكذب .

ينو الطلاق ، وعلى المشهور لو أقسم بالله على ذلك فقد توقف  
أحمد في رواية مهنا ، فخرج وجهان ، مبناها على أن الإنشاءات  
هل تؤكد فيقع الطلاق ، أولا تؤكد إلا الخبر ، فيتعين خبرية  
هذا ، فلا يقع الطلاق ،<sup>(١)</sup> والله أعلم .

قال : ولو قال : قد طلقها . وأراد به الكذب لزمه الطلاق .  
ش : أي لو قيل له : ألك امرأة ؟ فقال : قد طلقها . وأراد  
الكذب طلقت ، لأنه أتى بصرح الطلاق ، فلزمه كما لو قال  
ابتداء : طلقت زوجتي ، ونحو ذلك ، هذا هو المشهور ، وقال  
ابن أبي موسى : إنما تطلق في الحكم ، أما فيما بينه وبين الله تعالى  
فيدين ، كما لو قال : كنت طلقها . والله أعلم .

قال : وإذا وهب زوجته لأهلها فإن قبلوها فواحدة ، يملك  
الرجعة إذا كانت مدخولا بها ، وإن لم يقبلوها فلا شيء .<sup>(٢)</sup>  
ش : هبة الزوجة لأهلها كناية في الطلاق في الجملة ، لأن هبتها  
تدل على رغبته عنها ، وذلك محتمل للطلاق ، فوقع به بشرطه  
كبقية الكنايات ، ثم الهبة إنما تلزم وتتم بالقبول ، ولذلك إن قبلوها  
ترتب الحكم ، وإن ردها فلا شيء .

إذا تقرر هذا فالمشهور في المذهب أنهم إن قبلوها فواحدة ،  
جعلوا له كبقية الكنايات الخفية ،<sup>(٣)</sup> إذ الرغبة عنها تحصل

(١) قال أبو البركات في المحرر ٢ / ٥٥ : وإن قال : ليس لي امرأة . ونوى الطلاق وقع ، وعنه لا يقع  
شيء ، فعلى الأولى لو أقسم بالله على ذلك فقد توقف عنه أحمد . الخ ، وانظر الفروع ٥ / ٣٩٢  
والإختيارات ٢٥٧ وقد روى عبد الرزاق ١١٢٢٧ عن الثوري في رجل قيل له : أنكحت ؟ قال : لا . قال  
إبراهيم والشعبي والحسن : هي كذبة .

(٢) في (س ت) : فواحدة بها يملك . وفي (المتن) : الرجعة فيها . وفي (المنعني) : إن كانت . وفي  
(س ت) فلا شيء عليه .

(٣) ذكر ذلك أبو محمد في المنعني ٧ / ١٤٠ والكافي ٢ / ٨٠١ وغیره ، وقد وردت آثار عن السلف في ذلك ،

بالواحدة ، وما زاد مشكوك فيه ، فلا يثبت بالشك ، وإن ردوها  
فلا شيء ، لأن الهبة لم تتم ( وعن أحمد ) رواية أخرى إن قبلوها  
فثلاث ، وإن ردوها فواحدة .

٢٧١٧ - لأنه قول زيد بن ثابت<sup>(١)</sup> أو يقال : إذا قبلوها فهو كالحقي  
بأهلك ، وهو كناية ظاهرة ، في رواية ، فكذلك هنا ، وإن ردوها  
فواحدة ، بناء على أن الهبة تلزم في المعين بدون القبض ، وأنها  
كناية خفية وحيث أوقعنا طلقة فإن كانت مدخولا بها فهي  
رجعية ، وإن لم تكن مدخولا بها فهي بائن ، قال أبو محمد :  
وهذا كله مع الإطلاق أو نية الواحدة ، أما لو نوى اثنتين أو ثلاثا  
فهو على ما نوى ، كبقية الكنايات الخفية انتهى ،<sup>(٢)</sup> وشرط وقوع  
الطلاق أن ينوي الزوج الطلاق ، قاله القاضي وأبو الخطاب  
وغيرهما ، كبقية الكنايات ، قال القاضي : وينبغي أن تعتبر النية  
من الذي يقبل أيضا ، وتبعه على ذلك ابن حمدان ، كما لو قال  
لزوجته اختاري ؛<sup>(٣)</sup> وفيه شيء ، لأن : اختاري . حقيقة في  
توكيلها في الطلاق ، بخلاف هذا فإن حقيقة الهبة تحصل  
بالقبول ، ولهذا كثير من الأصحاب لا يشترطون ذلك .

وقد روى ابن أبي شيبة ٧٨/ ٥ عن علي رضي الله عنه قال : إن قبلوها فواحدة بائنة ، وإن ردوها فواحدة  
رجعية . وروى عبد الرزاق ١١٢٣٥ - ١١٢٤٢ وسعيد بن منصور ١٥٩٨ وابن أبي شيبة ٥/ ٧٦ عن علي وابن  
مسعود ومكحول ومسروق قالوا : إن قبلوها فواحدة رجعية ، وإن ردوها فلا شيء . وروى الطبراني في الكبير  
٩٦٢٥ عن ابن مسعود نحوه وذكر ابن حزم في المحلى ١١/ ٣٩٠ اثني عشر قولاً في هذه المسألة .

(١) رواه عبد الرزاق ١١٢٤٣ عن الحسن ، أن زيد بن ثابت قال : إن قبلوها فثلاث ، وإن ردوها فواحدة  
وهو أحق بها . وروى سعيد ١٥٩٦ عن الحسن نحوه .

(٢) انظر كلام أبي محمد في المغني ٧/ ١٤١ وفيه بعض المغايرة اللفظية لما هنا ، وانظر المقنع ٣/ ١٥٥  
والشرح الكبير مع المغني ٨/ ٣١٧ والمبدع ٧/ ٢٩٠ والإنصاف ٨/ ٤٩٣ .

(٣) قال أبو الخطاب في الهداية ٢/ ٩ فإن قال : وهبتك لأهلك ونوى الطلاق . الخ .

( تنبيه ) وحكم : وهبتك لنفسك ، حكم وهبتك لأهلك ،  
على ما تقدم ، قاله أبو الخطاب ، والشيخان وغيرهم ، وزاد أبو  
محمد - وتبعه ابن حمدان - إذا وهبها لأجنبي ، وقد ينازع في  
ذلك ، فإن الأجنبي لا حكم له عليها ، بخلاف نفسها  
وأهلها ،<sup>(١)</sup> والله أعلم .

قال : وإذا قال لها : أمرك بيدك . فهو بيدها وإن تناول ،  
ما لم يفسخ أو يطأها .

ش : للزوج أن يطلق امرأته بنفسه ، وله أن يوكل في ذلك ، كما  
يوكل في عتق عبده ونحوه ، وله أن يوكل المرأة كالأجنبي ، فإذا قال  
لها : أمرك بيدك . فتارة يقصد بذلك تنجيز طلاقها ، فتطلق في  
الحال ، وماذا تطلق ؟ يبني على ما تقدم في الكنايات الظاهرة ،  
وتارة يقصد بذلك تفويض الطلاق إليها ، فهذا نوع توكليل لها في  
الطلاق ، فتملك ذلك على التراخي .

٢٧١٨ - اعتمادا على أن هذا قول علي رضي الله عنه ،<sup>(٢)</sup> وكما لو جعله في يد  
أجنبي ، هذا منصوص أحمد رحمه الله ، وعليه الأصحاب ، وخرج  
أبو الخطاب فيه قولاً أنه على المجلس كالاختيار كما سيأتي<sup>(٣)</sup> وقال أبو  
البركات : إن أحمد نص على المسألتين ، مفرقا بينهما ، وإذا لا يحسن

---

(١) ذكر ذلك أبو الخطاب في الهداية ٢/ ٩ وأبو محمد في الكافي ٢/ ٨١٠ وأبو البركات في المحرر  
٢/ ٥٥ وحكى في الإنصاف ٨/ ٤٩٨ قول ابن حمدان ، وتعقب الزركشي ، وانظر الفروع ٥/ ٣٩٤  
والمطالب ٥/ ٣٥٦ .

(٢) روى عبد الرزاق ١١٩١٠ عن علي رضي الله عنه قال : إذا جعل أمرها بيدها فالقضاء ما قضت ، هي  
وغيرها سواء . وروى سعيد ١٦٥٠ عن الشعبي أن علياً رضي الله عنه كان يقول - يعني في الخيرة - : إن  
اختارت نفسها فواحدة بائنة ، وإن اختارت زوجها فواحدة وهو أحق بها .

(٣) لم يذكر أبو الخطاب في الهداية هذا الترخيب ، وقد أشار إلى المسألة أبو محمد في الكافي ٢/ ٨٠٠  
والمغني ٧/ ١٤١ والمقتضب ٣/ ١٥٤ ونقله المرداوي في الإنصاف ٨/ ٤٩٢ عن أبي الخطاب .

التخريج ، والذي رأيته في التعليق التفريق بين : أمرك بيدك .  
تملك به ثلاثا ، واختاري . لا تملك به إلا واحدة ، نعم نص  
مفرقا على أن : أمرك بيدك . للتراخي ، واختاري . يختص  
المجلس ، وعلى المذهب هو في يدها ما لم يفسخ الزوج ذلك أو  
يطأها ، لقيام ما يدل على بطلان التوكيل نصا أو ظاهرا ، وإذا لم  
تعلم المرأة بالفسخ فينبغي أن يبقى التوكيل في يدها في رواية ،  
بناء على أن الوكيل لا ينزل قبل علمه بالعزل .

قال : فإن قالت : قد اخترت نفسي . فهي واحدة يملك بها  
الرجعة .

ش : يعني إذا قال لها : أمرك بيدك . فقالت : اخترت نفسي .  
فهي واحدة رجعية ، لأن اختيارها لنفسها يحصل بوحدة ،  
والأصل عدم ما زاد على ذلك ، وهذا إذا لم تنو أكثر من واحدة ،  
فإن نوت أكثر من واحدة وقع ما نوت ، لأنها تملك الثلاث  
بالصرح ، على ما سيأتي ، فتملكها بالكناية كالزوج ، والله  
أعلم .

قال : وإن طلقت نفسها ثلاثا ، وقال : لم أجعل إليها إلا  
واحدة ؛ لم يلتفت إلى قوله ، والقضاء ما قضت .  
ش : كذا نص عليه أحمد ، وقال : لا تنفعه نيته .

٢٧١٩ - وكذلك رواه البخاري في تأريخه عن عثمان ، ويروى أيضا عن ابن  
عمر ، وابن عباس رضي الله عنهم<sup>(١)</sup> .

(١) لم أعثر عليه في تأريخ البخاري ، وقد رواه عبد الرزاق ١١٩٠٢ وابن أبي شيبة ٥/ ٥٦ وسعيد بن منصور ١٦١٥ عن عثمان رضي الله عنه ، في رجل جعل أمر امرأته بيدها ، فقال : هو بيدها . وفي لفظ فأمرها بيدها . وروى عبد الرزاق ١١٩٠٥ وابن أبي شيبة ٥/ ٥٧ وسعيد بن منصور ١٦٢٠ عن نافع ، عن ابن عمر قال : إذا جعل الرجل أمر امرأته بيدها فطلقت نفسها واحدة فهي واحدة ، أو اثنتين فثنتين ،

٢٧٢٠ - وعن حماد بن زيد ، أنه قال : قلت لأبيوب : هل علمت أحدا قال في ( أمرك بيدك ) أنها ثلاث إلا الحسن ؟ قال : لا ؛ ثم قال : اللهم غفرا إلا ما حدثني قتادة ، عن كثير مولى ابن سمرة عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ ، قال « ثلاث » قال أيوب : فلقيت كثيرا مولى ابن سمرة ، فسألته فلم يعرفه ، فرجعت إلى قتادة فأخبرته فقال : نسي . رواه أبو داود والترمذي ، والنسائي ، وقال : هذا حديث منكر . وعن البخاري أنه قال : إنما هو عن أبي هريرة موقوف ،<sup>(١)</sup> ولأنه اسم جنس مضاف ، فيشمل الطلاق الثلاث ، وهذا غير قانع ، لأنه إنما يحسن مع الإطلاق ، أما مع النية فالنية صالحة للتخصيص ، فإذا العمدة ما تقدم ، وقول أحمد : لا تنفعه نيته . يؤيد ما يقوله الجماعة ، من أن الكناية الظاهرة يقع بها ثلاث وإن نوى واحدة ، وقد صرح أبو محمد هنا بأنه لا يدين انتهى ،<sup>(٢)</sup> ( وعن

أو ثلاثا فثلاث ، إلا أن بناكرها . ويقول لم أجعل الأمر إليك إلا في واحدة . فيحلف على ذلك ، وإن ردت الأمر فليس بشيء وكان يقول : القضاء ما قضت . ورواه مالك ٢ / ٨١ وعنه الشافعي كما في البدائع ٢ / ٨٥ عن نافع بنحوه ، وقال ابن القيم في زاد المعاد ٥ / ٢٩٤ : وصح عن عثمان رضي الله عنه أن القضاء ما قضت . الخ وروى ابن أبي شيبة ٥ / ٥٧ عن ابن عباس في رجل قال لامرأته : أمرك بيدك . فقالت : أنت طالق ثلاثا . قال ابن عباس : خطأ الله نوءها ، لو قالت : أنا طالق ثلاثا . لكان كما قالت ، وروى ابن أبي شيبة ٥ / ٥٦ عن مقسم عن ابن عباس قال : القضاء ما قضت . ورواه عبد الرزاق ١١٨٩٦ ، ١١٩١٨ من طرق عن ابن عباس بمعناه .

(١) هو في سنن أبي داود ٢٢٠٤ والترمذي ٤ / ٣٤٥ رقم ١١٨٧ والنسائي ٦ / ١٤٧ من طريق سليمان بن حرب ، عن حماد بن زيد به ، وقال الترمذي : حديث غريب ، لا نعرفه إلا من حديث سليمان بن حرب ، وسألت محمدا عن هذا الحديث فقال : أخبرنا سليمان عن حماد بهذا ، وإنما هو عن أبي هريرة موقوفا ، ولم يعرف حديث أبي هريرة مرفوعا . اهـ ، ورواه أيضا الحاكم ٢ / ٢٠٥ والبيهقي ٧ / ٣٤٩ من طريق سليمان به ، وقال الحاكم : هذا حديث غريب صحيح من حديث أيوب . ووافقه الذهبي ، وذكره ابن حزم في المحلى ١١ / ٣٧٤ وضعفه بكثير ، وروى أبو داود ٢٢٠٥ عن الحسن في أمرك بيدك ثلاث .

(٢) نص كلامه في المغني ٧ / ١٤٤ : ولا يقبل قوله : أردت واحدة . لأنه خلاف ما يقتضيه اللفظ ، ولا يدين .

أحمد ) رواية أخرى أنه يرجع إلى نيته ، كالرواية في الكنايات  
الظاهرة ، وقد سبقت ، ولا ريب أن المذهب عند الأصحاب  
الأول والله أعلم .

قال : وكذلك الحكم إذا جعله في يد غيرها .<sup>(١)</sup>  
ش : يعني يكون في يده ما لم يفسخ أو يطأ ، وله أن يطلق  
واحدة ، وله أن يطلق ثلاثا ، ولو نوى الزوج أقل من ذلك ، على  
المذهب لما تقدم ، والله أعلم .

قال : ولو خيرها فاخترت فراقه من وقتها وإلا فلا خيار  
لها .<sup>(٢)</sup>

ش : المذهب المنصوص والمعمول به أن خيار المخيرة على الفور ،  
اتباعا لقضاء الصحابة رضي الله عنهم .

٢٧٢١ - فعن سعيد بن المسيب أنه قال : قضى عمر وعثمان رضي الله  
عنهما في الرجل يخير امرأته أن لها الخيار ما لم يفترقا ، رواه  
النجاد .<sup>(٣)</sup>

٢٧٢٢ - وعن ابن عمر قال : ما دامت في مجلسها .

٢٧٢٣ - وعن ابن مسعود وجابر نحوه ،<sup>(٤)</sup> ولم نعرف لهم مخالفا في

(١) سقط هذا المتن وشرحه من (خ) ووقع في (ع د) : وكذا الحكم . وفي (س م ت ي) : إن جعله .

(٢) في (المتن) : وإذا خيرها . ( وفي المتن والمفني ) : فاخترت فرقتة .

(٣) لم أجد من طريق ابن المسيب ، ورواه عبد الرزاق ١١٩٣٨ وابن أبي شيبة ٦٢/ ٥ عن عمرو بن  
شعيب ، عن أبيه عن جده ، أن عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان قالا : أيما رجل ملك امرأته أمرها  
وخيرها ، فافترقا من ذلك المجلس ، ولم تحدث فيه شيئا فأمرها إلى زوجها . وقد روى عبد الرزاق ١١٩٣٥  
وسعيد بن منصور ١٦٢٢ مثله عن علي والحسن ، والزهرى والنخعي وعطاء والشعبي ، ومجاهد وجابر بن  
زيد وغيرهم ، وحديث عمر وعثمان ذكره الحافظ في الدراية ٧١/ ٢ قال : وفي إسناده ضعف .

(٤) رواه ابن أبي شيبة ٦٢/ ٥ وعبد الرزاق ١١٩٣٥ قال الحافظ في الدراية ٧١/ ٢ : بإسناد صحيح ،  
وسعيد ١٦٢٦ عن أبي الزبير عن جابر قال : إذا خير الرجل امرأته فلم تختَر في مجلسها ذلك فلا خيار

الصحابة ، ولأنه خيار تملك ، فكان على الفور كخيار القبول ، وخرج أبو الخطاب فيه قولاً أنه على التراخي ، من : أمرك بيدك . وقد تقدم أن أبا البركات حكى عن أحمد أنه نص على التفرقة ، فيبطل التخريج ( فعلى الأول ) هل يختص بالمجلس ، ويكون كمجلس القبول في البيع ، يبطل بالإعراض عنه ، وهو اختيار القاضي والأكثرين ، أو يكون على الفور ، جواباً لكلامها ، وهو ظاهر كلام الخريفي ؟ على روايتين ، وهذا كله مع الإطلاق ، أما لو خيرها مدة ، أو قال : اختاري متى شئت . ونحو ذلك ، فإنها تملك ذلك حسب ما جعله لها<sup>(١)</sup> .

٢٧٢٤ - وقد قال النبي ﷺ لعائشة رضي الله عنها - لما خيرها - « إني ذاك لك أمراً فلا عليك أن لا تعجلي حتى تستأمرني أبويك »<sup>(٢)</sup> والله أعلم .

قال : وليس لها أن تختار أكثر من واحدة إلا أن يجعل إليها أكثر من ذلك .

ش : إذا خيرها وأطلق فليس لها أن تختار أكثر من واحدة .

لها . وروى أيضاً ابن أبي شيبة ٦٢/ ٥ وسعيد ١٦٢٥ عن مجاهد عن عبد الله وهو ابن مسعود قال : إذا جعل الرجل أمر امرأته بيد رجل فقام قبل أن تقضي في ذلك شيئاً فلا أمر لها . وكذا رواه عبد الرزاق ١١٩٢٩ عن ابن مسعود ، وذكره الحافظ في الدراية ٢/ ٧١ وعزاه أيضاً للطبراني والبيهقي ، قال : ورجاله ثقات إلا أن فيه انقطاعاً . ورواه أيضاً ابن أبي شيبة ٦٤/ ٥ عن مجاهد قال : قال ابن مسعود : إذا خير الرجل امرأته فقامت من مجلسها فلا أمر لها ، فإن ارتجع فيها قبل أن تختار فلا شيء . ورواه سعيد ١٦٣٦ والطبراني في الكبير ٩٦٥٢ - ٩٦٥٧ عن مجاهد قال : قال ابن مسعود : إذا جعل الرجل أمر امرأته بيد رجل فقام الرجل قبل أن يقضي في ذلك شيئاً ، فلا أمر له . ولم أجد النقل عن ابن عمر مستنداً ، مع أن الحافظ ذكره في الدراية ٢/ ٧١ وعزاه لابن أبي شيبة ، ولم أجد في المصنف .

(١) ذكر القاضي في الروايتين ٢/ ١٥١ ما نقل أبو الحارث عن أحمد ، أن لها الخيار مادامت في مجلسها ، أو تأخذ في حديث آخر ، ولم يذكر أبو الخطاب في الهداية هذه المسألة .

(٢) رواه البخاري ٤٧٨٥ ، ٤٧٨٦ ومسلم ١٠/ ٧٨ رقم ١٤٧٥ ، ١٤٧٨ من طريق الزهري عن أبي سلمة عنها .

٢٧٢٥ - قال أحمد هذا قول ابن عمر وابن مسعود ، وزيد بن ثابت ، وعمر وعائشة رضي الله عنهم ،<sup>(١)</sup> ولأن : اختاري . تفويض مطلق ، فيتناول أقل ما يقع عليه الاسم ، وما زاد عليه فهو مشكوك فيه ، فلا يثبت مع الشك ، وهذا بخلاف : أمرك بيدك . فإنه للعموم كما تقدم ، وإن قيد ذلك بواحدة أو أكثر اتبع ، ويكون في الواحدة تنصيب على مقتضى الإطلاق ، وفي الثلاث والاثنتين من باب إطلاق المطلق ، وإرادة العام مجازا ، والله أعلم .

قال : وإذا طلقها بلسانه ، واستثنى شيئا بقلبه ، وقع الطلاق ولم ينفعه الاستثناء .<sup>(٢)</sup>

ش : إذا طلق زوجته بلسانه ، كأن قال مثلا : أنت طالق ثلاثا . واستثنى شيئا بقلبه ، كأن نوى إلا واحدة ، وقع الطلاق ، ولم ينفعه الاستثناء ، لأن العدد نص ، والنية لا تقاومه ، فلا يرتفع بالضعيف ما يثبت بالنص القاطع ، واستعمال الثلاث بمعنى اثنتين استعمال للفظ في غير ما يصلح له .

(١) تقدم برقم ٢٧١٩ ما رواه مالك والشافعي عن ابن عمر ، وفيه : إلا أن يناكرها الرجل فيقول : لم أرد إلا تطليقة واحدة . الخ ، وروى مالك ٢ / ٨١ وعنه الشافعي ٢ / ٢٨٥ عن خارجة بن زيد ، أنه كان جالسا عند زيد ، فأتاه محمد بن أبي عتيق ، وقال : ملكت امرأتي أمرها ففارقني . فقال له زيد ارجعها إن شئت ، فإنما هي واحدة . وروى عبد الرزاق ١١٩١٤ ، ١١٩١٥ وابن أبي شيبة ٥ / ٥٥ ، ٥٧ ، ٥٨ ، وسعيد بن منصور ١٦٤٩ والطبراني في الكبير ٩٦٤٩ من طريق مسروق وعلقمة ، والنخعي عن ابن مسعود وعمر ، فيمن جعل أمر امرأته بيدها : لا تملك إلا واحدة . وروى عبد الرزاق ١١٩١٧ ، ١١٩٩٣ ، ١١٩٩٦ من طريق القاسم وأبان ، وخارجة عن زيد قال : هي واحدة . ورواه ابن أبي شيبة ٥٦ / ٥ عن أبان عن زيد ، ورواه البيهقي ٣٤٥ / ٧ عن عمر وابن مسعود وزيد ، ولم أجد عن عائشة نقلًا مستندا ، ولعل المراد حديث التخيير المذكور قبل هذا .  
(٢) في (س ت) : وإذا طلق . وفي (خ) : شيئا بعينه .

وظاهر كلام الخرقى أنه لا ينفعه الاستثناء لا ظاهرا ولا باطنا ، وهو اختيار الشيخين ، إذ اللفظ غير صالح لما أراد ، ومفهوم كلام أبي الخطاب أنه ينفعه باطنا ، لأنه قال : لم يقبل في الحكم ،<sup>(١)</sup> ( وقول الخرقى ) : وإذا طلقها بلسانه . قد يحترز عما إذا طلق نسوة واستثنى واحدة منهن بقلبه ، ولهذا صورتان ، ( إحداهما ) أن يقول : نسائي الأربع طوالق . ثم يستثنى بقلبه إلا واحدة ، فهذه كمسألة الكتاب ( الثانية ) أن يقول : نسائي طوالق ويستثنى بقلبه إلا واحدة ، فهذا ينفعه الاستثناء ، لأن ( نسائي ) عام قابل للتخصيص ، والنية صالحة لذلك ، ( وقوله ) واستثنى شيئا بقلبه . يحترز عما إذا استثنى بلسانه ، فإنه ينفعه ذلك ، لورود ذلك في الكتاب والسنة ، وكلام العرب ،<sup>(٢)</sup> وعن أبي بكر : لا يصح الاستثناء في عدد الطلاق بحال ، وليس بشيء<sup>(٣)</sup> وعلى الأول يصح استثناء الأقل بلا نزاع ، ولا يصح استثناء الكل بلا نزاع ، وفي النصف والأكثر ثلاثة أقوال ( ثالثها ) يصح في النصف دون الأكثر ، وهو مقتضى قول الخرقى في الأقارير ،<sup>(٤)</sup> والله أعلم .

(١) انظر كلام أبي محمد في المغني ٧ / ١٥٨ وفي الكافي ٢ / ٨١٣ وقال أبو البركات في المحرر ٢ / ٦٠ : وإن قال : أنت طالق ثلاثا . واستثنى بقلبه إلا واحدة ، لزمه الثلاث في الحكم عند أبي الخطاب ، وعندى يلزمه باطنا ، وحكما ، وانظر كلام أبي الخطاب في الهداية ٢ / ١٢ .

(٢) تكلم على الاستثناء أهل النحو ، وأهل الأصول الفقهية وغيرهم ، وكذلك الفقهاء في الطلاق والأيمان ، وأكثروا من الأدلة والأمثلة على ذلك .

(٣) حكاه عنه أبو الخطاب في الهداية ٢ / ١١ وأبو محمد في الكافي ٢ / ٨١١ وفي المنع ٣ / ١٦٦ وغيرها ، وحكى المرادوي في الإنصاف ٩ / ٢٨ عن الشيخ تقي الدين أن قول أبي بكر رواية منصوطة عن أحمد رحمه الله ، ولكن أكثر أجوبته كقول الجمهور .

(٤) ذكره الخرقى في كتاب الإقرار بالحقوق ٩٩ وتقدم للشارح الكلام عليه .

قال : وإذا قال لها : أنت طالق في شهر كذا . لم تطلق حتى تغيب شمس اليوم الذي يلي الشهر المشروط .<sup>(١)</sup>  
ش : ملخصه أنه إذا جعل زمنا ظرفا لوقوع الطلاق ، فإن الطلاق يقع في أول ذلك الظرف ، لصلاحيته له ، كما لو قال : إذا دخلت الدار فأنت طالق . فإنها تطلق إذا دخلت أول جزء منها ، فإذا قال لزوجته : أنت طالق في شهر شعبان مثلا ؛ فإنها تطلق إذا غربت شمس آخر يوم من رجب ، لأن الشهر المشروط للطلاق يلي ذلك فبغروب شمس آخر يوم من رجب ، دخل أول جزء من شعبان ، وهو أول الظرف فتطلق ، والله أعلم .

قال : وإذا قال لها : إذا طلقك فأنت طالق . فإذا طلقها لزمها اثنتان .<sup>(٢)</sup>

ش : إذا قال لزوجته المدخول بها : إذا طلقك فأنت طالق ؛ فقد علق طلاقها على طلاقها ، فإذا طلقها طلقت طلقتين ، طلقة بالمباشرة ، وطلقة بوجود الشرط ، وقوله : فإذا طلقها . يشمل ما إذا باشرها بالطلاق ، كما لو قال لها بعد التعليق : أنت طالق .<sup>(٣)</sup> وما إذا علق طلاقها بعد التعليق على شرط ، فوجد الشرط ، كما إذا قال لها إذا طلقك فأنت طالق . ثم قال لها : إن دخلت الدار فأنت طالق ، فدخلت الدار ، فإنها تطلق طلقتين ، طلقة بدخول الدار ، وطلقة بالتعليق الأول ، وهذا بخلاف ما لو قال لها : إن دخلت الدار فأنت طالق . ثم قال لها : إذا طلقك فأنت طالق . ثم دخلت الدار ، فإنها لا تطلق

(١) في (المتن) : الشهر المشروط . وفي (ع) : المشروط فيه .

(٢) في (ي) : ولو قال لها . وفي (المعني) : لزمه اثنتان إذا كانت مدخولا بها .

(٣) أي بعد أن علق طلاقها على تطليقه لها . ووقع في (س م ت خ) : بعد التطليق .

إلا طلاقة واحدة بالتعليق الأول ، وقاعدة ذلك أن التعليق مع وجود الشرط بمنزلة التنجيز ، ففي الصورة الأولى التعليق ، ووجود الشرط وجدا بعد التعليق السابق ،<sup>(١)</sup> فكان بمنزلة التنجيز ، وفي الثانية لم يوجد بعد التعليق إلا الشرط ، وهو أحد جزئي التنجيز ، وليس بتنجيز ، والله أعلم .

قال : ولو كانت غير مدخول بها لزمته واحدة .

ش : علم من هذا أن الصورة السابقة فيما إذا كانت مدخولا بها ، وهذه فيما إذا كانت غير مدخول بها ، فلا تطلق إلا واحدة بالطلاق الثاني ، إذ به تبين ، والبائن لا يلحقها طلاق ، فلا يمكن إعمال الشرط الأول ، والله أعلم .

قال : وإذا قال لها : إن لم أطلقك فأنت طالق . ولم ينو وقتا ، ولم يطلقها حتى مات أو ماتت ، وقع الطلاق بها في آخر وقت الإمكان .<sup>(٢)</sup>

ش : « إن » المكسورة المخففة موضوعة للشرط ، لا تدل على زمان إلا من حيث أن الفعل المعلق بها من ضرورته الزمان ، فهي مطلقة في الزمان كله ، لا تدل على فور ولا تراخ ، ولا فرق بين الإثبات والنفي ، فإذا قال : إن لم أطلقك فأنت طالق . ولم ينو وقتا ولم يطلقها ، فإنه لا يحث بالتأخير ، إذ الفعل ليس على الفور ، فكل وقت يمكن أن يفعل ما حلف عليه ، والوقت لم يفت ، فإذا مات أحدهما علمنا حثه حينئذ ، لانتهاء إيقاع الطلاق بها بعد موت أحدهما ، أما بعد موته فواضح ، إذ الطلاق من جهته وقد تعذر ، وأما بعد موتها فلانتهاء قابليتها

(١) في (ع) : بمنزلة التخير . وفي (ع ت س) : ووجودا بعد التعليق .

(٢) في المعنى : وإذا قال إن لم . وفي (المتن) : وقع الطلاق في آخر .

لوقوع الطلاق عليها ، فإذا يتبين أن الطلاق وقع حيث لم يبق زمن يسع لأنت طالق ، هذا هو المذهب بلا ريب ( وعن أحمد ) رواية أخرى أنه متى عزم على الترك بالكلية حث حال عزمه ، وهذا كله إن لم ينو وقتا ، أما إن نوى وقتا ، كأن قال : إن لم أطلقك فأنت طالق . ونوى اليوم ، فإن اليمين تتعلق بذلك الوقت ، بحيث إذا فات طلقت ،<sup>(١)</sup> إذ النية لها مدخل في تقييد المطلق ، كما لها مدخل في تخصيص العام ، وكذا لو قامت قرينة بفورية ، كما لو قال لزوجته مثلا : ادخلي الدار اليوم . فقالت : لا أدخل . فقال : إن لم تدخلي فأنت طالق . فإن يمينه تقييد باليوم ، لأن حاله تقتضي التقييد بذلك ،<sup>(٢)</sup> والله أعلم .

قال : وإن قال : كلما لم أطلقك فأنت طالق . لزمها ثلاث إن كانت مدخولا بها .<sup>(٣)</sup>

ش : كلما تقتضي التكرار ، قال الله تعالى ﴿ كلما دخلت أمة لعنت أختها ﴾<sup>(٤)</sup> ﴿ كلما جاء أمة رسولها كذبوه ﴾<sup>(٥)</sup> فيقتضي تكرار الطلاق بتكرار الصفة ، وهو عدم الطلاق ، فإذا مضى بعد يمينه زمن يمكن أن يطلقها فيه ولم يطلقها ، فقد وجد الشرط ، فيقع بها طلقة ، وتبعتها الثانية والثالثة ، إن كانت مدخولا بها ، ولما كان زمن وقوع الطلاق متصلا بتكلمه ، غير منفصل عنه ، قال : لزمها ثلاث ، وإن كانت غير مدخول بها

(١) انظر المعنى ١٨٩/٧ والمقتنع ١٨٥/٣ والمحرم ٦٥/٢ والإنصاف ٦٥/٩ .

(٢) في (د) : لأن حال ينقض . وفي (س ت م خ) : التقييد باليوم .

(٣) في (المتن) : وإذا قال لها .... لزمها . وفي (المعنى) : وقع بها الثلاث في الحال إذا كان .

(٤) سورة الأعراف ، الآية ٣٨ .

(٥) سورة المؤمنون ، الآية ٤٤ .

طلقت واحدة لا غير ، لأنها تبين بها ، فلا يلحقها ما بعدها ،  
والله أعلم .

قال : وإذا قال لها : أنت طالق إذا قدم فلان ، فقدم به ميتا  
أو مكرها لم تطلق .<sup>(١)</sup>

ش : هذا هو المذهب المشهور ، واختار للأصحاب من  
الروايين ، لأنه لم يقدم ، وإنما قدم به ، إذ الميت لم يوجد منه  
فعل أصلا ، والمكره وإن وجد منه فعل ، لكنه منسوب إلى من  
أكرهه ، ( والرواية الثانية ) وهي اختيار أبي بكر في التنبيه :  
يحث ، لأن الفعل يصح نسبه إليه ،<sup>(٢)</sup> ولذلك يقال : دخل  
الطعام البلد ، وقال سبحانه ﴿ وسيق الذين كفروا إلى جهنم  
زمرا حتى إذا جاؤوها ﴾<sup>(٣)</sup> وأجيب بأنه وإن نسب الفعل إليه ،  
لكنه في الميت ونحوه على سبيل المجاز ، والأصل الحقيقة ، وفي  
المكره فالشارع ألغى ذلك ، حيث قال « رفع عن أمي الخطأ  
والنسيان »<sup>(٤)</sup> فالفعل من المكره مرفوع عنه ، فلا ينسب إليه ،  
وهذا كله مع عدم النية ، أما مع النية فيحمل الكلام عليها بلا  
إشكال .

ومفهوم كلام الخري أنه متى قدم مختاراً حث الخالف ، وهو  
كذلك ، سواء علم باليمين أو جهلها ، قال الخلال : قولاً

(١) في ( المعني ) : وإذا قال أنت . وفي ( المتن ) : مكرها أو ميتا .

(٢) وهي السادسة والستون من مسائل أبي بكر قال في الطبقات ٢ / ١٠٤ : قال الخري : إذا قال لها :  
أنت طالق إذا قدم فلان . فقدم به مكرها أو ميتا لم تطلق ، لأن التقديم لم يوجد منه ، وإنما قدم به ،  
فلهذا لم تطلق لعدم الصفة ، وقال أبو بكر : إذا قدم به ميتا حث ، لأن العين التي علق الصفة بها قد  
قدمت ، فوقع الطلاق كما لو قدم حيا .

(٣) سورة الزمر ، الآية ٧١ .

(٤) قد تقدم مراراً آخرها برقم ٢٧٠٤ بلفظ « إن الله وضع عن أمي » الخ .

واحدا ، وقال ابن حامد : إن كان القادم لا يمتنع باليمين ، كالسلطان والرجل الأجنبي فكذلك ، لأنه إذا تعلّق للطلاق على صفة ، وإن كان ممن يمتنع من القدوم باليمين ، كقرابة لهما أو لأحدهما ، أو غلام لأحدهما ، فجهل اليمين ، أو نسيها ، خرج على ما إذا حلف على فعل نفسه ، وفعل ناسيا أو جاهلا ،<sup>(١)</sup> لأنه إذا بمنزلة اليمين ، واليمين يعذر فيها بالجهل والنسيان ، قال أبو محمد : وينبغي على هذا القول أن تعتبر نية الخالف ، فإن قصد باليمين منع القادم من القدوم كان يمينا ، وإن قصد جعله صفة في الطلاق لم يكن يمينا ، فلا يفرق بين علم القادم وجهله ، وتعتبر قرائن أحواله أيضا ، فإذا كان التعليق على قدوم غائب بعيد ، يعلم أنه لا يعلم اليمين ، أو على فعل صغير أو مجنون ، أو ممن لا يمتنع بها ، لا يكون يمينا ، وإن كان التعليق على من يعلم يمينه ، ويمتنع من أجلها فهو يمينا ، ومتى أشكلت الحال قال : فينبغي أن يقع نظرا للفظ ،<sup>(٢)</sup> والله أعلم .

قال : وإذا قال لمدخول بها : أنت طالق ، أنت طالق ؛ لزمتها تطليقتان ، إلا أن يكون أراد بالثانية إفهامها أن قد وقعت بها الأولى ، فيلزمها تطليقة .

ش : أما لزوم التطليقتين لها إذا لم يرد بالثانية إفهاما ، فنظرا لمقتضى اللفظ ، إذ مقتضاه وقوع الطلاق ، وقصد الإفهام صارف له ولم يوجد ، فهو كالعام والمطلق ، يعمل بهما ما لم يوجد مخصص مقيد ، وأما لزوم واحدة لها فقط إذا نوى بالثانية

(١) انظر كلام الفقهاء في المغني ٢٢٧/٧ والمقنع ١٧٦/٣ والحرر ٦٦/٢ والمبدع ٥/٣٢٣ .  
والإنصاف ٥٨/٩ والمطالب ٥/٣٩٢ .

(٢) انظر كلام أبي محمد في المغني ٢٢٧/٧ وتبعه ابن أخيه في الشرح الكبير مع المغني ٨/٣٧٦ .

إفهام الزوجة أن الطلاق قد وقع عليها ، فلا ريب فيه ، لأنه لم يقصد بالثانية إنشاء الطلاق وإنما ، أراد الإخبار والبيان عما تقدم ، ومثل ذلك لو قصد التأكيد ، نعم يشترط أن لا يفصل بينهما بما لم تجر العادة به ، إذ التوكيد تابع ، فشرطه الاتصال كسائر التوابع ، والله أعلم .

قال : وإن كانت غير مدخول بها بانت بالأولى ، ولم يلزمها ما بعدها ، لأنه ابتداء كلام .

ش : يعني أن الحكم السابق فيما إذا كانت مدخولا بها ، أما إن كانت غير مدخول بها فقال لها : أنت طالق ، أنت طالق . فإنها تبين بالأولى ، لانتفاء العدة عليها ، فيصادفها قوله الثاني : أنت طالق . بائنا والبائن لا يقع بها طلاق ، ولا فرق أن ينوي بقوله الثاني الطلاق ، أو يطلق لما تقدم ، وقول الخرقى : لأنه ابتداء كلام . يعني « أنت طالق » الثاني كلام مستقل ، لا تعلق له بالأول ،<sup>(١)</sup> واحترز بالأول عن قوله لغير المدخول بها أنت طالق ثلاثا ، ومن : أنت طالق وطالق وطالق ، كما سيأتي ،<sup>(٢)</sup> والله أعلم .

قال : وإذا قال لغير المدخول بها : أنت طالق وطالق وطالق . لزمها الثلاث ، لأنه نسق ، وهو مثل قوله : أنت طالق ثلاثا .<sup>(٣)</sup> ش : الواو لمطلق الجمع ، أي التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم ، من غير إشعار بترتيب ولا معية ، على المشهور

(١) في هذه المسألة خلاف بين السلف ، وقد تقدم برقم ٢٧١٣ عن ابن عباس وأبي هريرة حديث يتعلق بذلك ، ووقع في (ع ي) : كلام مستقبل لا يلحق بالأول .

(٢) في (ع ي) : كسر الكلمة مرتين .

(٣) في (م) : وإن قال . وفي (المتن والمعني) : مدخول بها . وفي (المعني) : لزمه الثلاث . وفي (ع س ت) : لزمها . وكرر في المتن مرتين .

المعروف من قولي العلماء والأدباء ، وأهل الأصول ، حتى أن الفارسي حكى اتفاق أهل العربية عليه ، ونص عليه سيبويه في بضعة عشر موضعاً من كتابه ،<sup>(١)</sup> وعن ثعلب وابن درستويه ، وقليل من الأدباء أنها للترتيب ، وهو قول في مذهب الشافعي وأحمد واختاره جماعة من الشافعية ، وقيل : إنه اختيار أبي بكر من أصحابنا ، وحكاه ابن حمدان رواية عن الإمام أحمد ، وعزي أيضاً إلى نص الشافعي ، وتوجيه الخلاف ، واستقصاؤه له محل آخر ،<sup>(٢)</sup> ( فعلى الأول ) إذا قال لغير المدخول بها : أنت طالق وطاق وطاق . طلقت ثلاثاً ، لما تقدم من أن الواو للجمع ، والكلام كله في حكم جملة واحدة ، فهو كقوله : أنت طالق ثلاثاً ، ولهذا قال الخري : لأنه نسق . أي غير متفرق ، لا يقال : أنت طالق ثلاثاً . جملة واحدة بلا ريب ، بخلاف : أنت طالق وطاق وطاق لأنها ثلاث جمل ، وكل جملة منهن غير مقيدة بشيء ، بخلاف : أنت طالق ثلاثاً . فإنه مقيد بالثلاث والكلام إنما يتم بآخره ، لأننا نقول : الصحيح عند الجمهور - سيبويه وغيره - أن هذا من باب عطف المفردات ، لا من باب عطف الجمل ، فالعامل في الثاني هو العامل في الأول ، بواسطة حرف العطف ، ودعوى أن كل جملة غير مقيدة بشيء ، ممنوع مع

(١) وذكر ذلك أبو محمد في المغني ٧ / ٢٣٣ والكافي ٢ / ٨١٦ ونقل ابن عبد البر في التمهيد ٢ / ٨٠ عن سيبويه وسائر البصريين من النحويين ، أنهم قالوا في قول الرجل : أعط زيدا وعمراً أن ذلك يوجب الجمع بينهما في العطاء ، ولا يوجب تقديم زيد ، واستدل أيضاً بقوله تعالى ﴿ وَأَتَمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ أنه يجوز تقديم العمرة ، ويقول تعالى ﴿ يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ ومعلوم أن السجود بعد الركوع ، واستدل للقول الثاني بآية الوضوء ، فإن الواو فيها للترتيب عند الجمهور ، ومحدث جابر في صفة الحج ، وفيه ﴿ نبدأ بما بدأ الله به ﴾ فبدأ بالصفا .

(٢) أي محله كتب النحو ، وكتب أصول الفقه ونحوها .

العطف ، فالكلام إنما يتم معه أيضا بآخره ، كما في : أنت طالق ثلاثا .<sup>(١)</sup> انتهى .

وعلى الثاني لا تطلق غير المدخول بها إلا طلقة ، كما لو قال لها : أنت طالق . ثم طالق . إذ الطلاق الثاني إذا كان مرتبا بعد الأول اقتضى سبق الأول له ، وإذا تبين فلا يلحقها طلاق بعد ذلك ، وقول الخري : وهو مثل قوله : أنت طالق ثلاثا . إشعار بأن هذه الصورة لا خلاف فيها ، وهو كذلك ، إذ : ثلاثا . تمييز ، وتبيين للطلاق الذي لفظ به ، والله أعلم .

( تنبيه • إذا ادعى التأكيد فإن ادعى تأكيد الثانية بالثالثة سمع منه ، لانفاق اللفظ ، وهذا من العطف المغير الذي قاله أبو البركات ،<sup>(٢)</sup> وإن ادعى تأكيد الأولى بالثانية ، لم يسمع منه ، نعم يدين فيما بينه وبين الله تعالى ، والله سبحانه أعلم .

قال : وإذا طلق ثلاثا وهو ينوي واحدة فهي ثلاث . ش : لأنه استعمل اللفظ في غير ما يصلح له لغة وعرفا ، فلغا استعماله ، وأعمل بمقتضى اللفظ ، لا يقال : لأنه تجوز في ذلك . لأن الثلاث نص قاطع في العدد ، فلا يقبل التجوز ، وإرادة الوحدة ، إذ صحة ذلك موقوفة على أن مثل ذلك تجوزت العرب فيه ، ولم تنقل الوحدة ،<sup>(٣)</sup> وقد دل كلام الخري رحمه الله على أنه إذا طلق ثلاثا يقع عليه الثلاث ، وهذا مذهبنا ومذهب العامة .

(١) في (ع) : أن كلا جملة . وفي (د) : مقيد بشيء ممنوع ، أيضا . وفي (م) : والكلام إنما يتم .

(٢) انظر المحرر ٢ / ٥٦ وليس فيه هذا القول صريحا .

(٣) أي لم ينقل عن العرب أنهم نطقوا بالثلاثة يريدون الواحد ، لأن كلا من العددين له مفهوم خاص ، فيتقيد به ، وأما ما روى عبد الرزاق ١١٣٥٤ وغيره عن قتادة والحسن ، في رجل قال : أنت طالق أنت طالق . وقال أردت أن أفهمها . فقلا : يدين . فإن ذلك لاحتمال الكلام ما نواه .

٢٧٢٦ - لأنه قد جاء في بعض روايات ابن عمر رضي الله عنهما لما طلق امرأته وهي حائض ، وأمره النبي ﷺ بالمراجعة ، أنه قال : يارسول الله أرأيت لو طلقها ثلاثا ، كان يحل لي أن أرجعها ؟ قال « لا كانت تبين منك وتكون معصية » رواه الدارقطني (١).

٢٧٢٧ - وعن يونس بن يزيد قال : سألت ابن شهاب عن رجل جعل أمر امرأته بيد أبيه قبل أن يدخل بها ، فقال أبوه : هي طالق ثلاثا . كيف السنة في ذلك ؟ فقال : أخبرني محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان ، مولى ابن عامر بن لؤي ، أن محمد بن إياس بن البكير الليثي - وكان أبوه شهد بدرا - أخبره ، أن أبا هريرة رضي الله عنه قال : بانث منه ، فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره . وإنه سأل ابن عباس عن ذلك فقال مثل قول أبي هريرة ، وسأل عبد الله بن عمرو بن العاص فقال : مثل قولهما . رواه البرقاني في كتابه المخرج على الصحيح (٢).

٢٧٢٨ - وعن مجاهد قال : كنت عند ابن عباس رضي الله عنه فجاءه رجل فقال : إنه طلق امرأته ثلاثا ؛ قال : فسكت حتى ظننت أنه

(١) هو في سننه ٤ / ٣١ وفيه ضعف ، وتقدم بتمامه مع بعض الكلام عليه برقم ٢٦٩١ وفي صحيح البخاري ٥٣٣٢ وغيره عن ابن عمر أنه قال : إن كنت طلقت ثلاثا فقد حرمت عليك حتى تنكح زوجا غيرك . وروى عبد الرزاق ١١٣٤٤ عن سالم عن أبيه ، فيمن طلق ثلاثا طلقت وعصى به .  
(٢) روى مالك ٢ / ٩١ وعنه الشافعي كما في البدائع ٢ / ٢٨١ وعبد الرزاق ١١٠٧١ ، ١١٠٧٢ عن ابن شهاب ، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان ، عن محمد بن إياس بن البكير ، قال طلق رجل امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها ، ثم بدا له أن ينكحها ، فجاء يستفتي ، فذهبت معه أسأل له ، فسأل أبا هريرة وابن عباس عن ذلك ، فقالا : لا نرى أن تنكحها حتى تنكح زوجا غيرك . الخ ، ثم روى مالك ، وعنه الشافعي ، عن يحيى بن سعيد ، عن بكير بن عبد الله بن الأشج ، عن النعمان بن أبي عياش ، عن عطاء بن يسار ، قال : جاء رجل يسأل عبد الله بن عمرو بن العاص عن رجل طلق امرأته ثلاثا قبل أن يمسه ، فقال عبد الله : الواحدة تبينها ، والثلاث تحرمها حتى تنكح زوجا غيره . ورواه أيضا الطحاوي في الشرح ٣ / ٥٧ من طريق محمد بن إياس بن البكير ، ومن طريق معاوية بن أبي عياش وعله النعمان ، وقد تقدم بعض رواياته برقم ٢٧١٣ .

رادها إليه ثم قال : ينطلق أحدكم فيركب الحموقة ، ثم يقول :  
يا ابن عباس يا ابن عباس وإن الله تعالى قال ﴿ ومن يتق الله يجعل له مخرجا ﴾ وإنك لم تتق الله فلم أجد لك مخرجا ،  
عصيت ربك فبانت منك امرأتك . وإن الله قال ﴿ يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن ﴾ رواه أبو داود <sup>(١)</sup> . وهذا  
كالإجماع من الصحابة على صحة وقوع الطلاق الثلاث بكلمة  
واحدة .

٢٧٢٩ - وقد عورض هذا بما روى طاووس عن ابن عباس رضي الله عنهما  
قال : كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وسنتين  
من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة ، فقال عمر بن الخطاب :  
إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة ، فلو أمضيناه  
عليهم . فأمضاه عليهم ، رواه أحمد ومسلم ، <sup>(٢)</sup> وقد قال بظاهر

(١) هو في سننه برقم ٢١٩٧ وعنه البيهقي ٣٣١/٧ وقد سبق برقم ٢٦٨٨ وقد روى عبد الرزاق ١١٣٥٢  
عن ابن جريج عن مجاهد قال : جاء رجل فقال : يا أبا عباس طلقت امرأتي ثلاثا ، فقال ابن عباس :  
يطلق أحدكم فيستحمق ، ثم يقول يا أبا عباس ، عصيت ربك ، وفارقتك امرأتك . وروى أيضا ١١٣٤٦ -  
١١٣٥٣ من طرق عن ابن عباس ، أنه أوقع طلاق الثلاث ، وحرم الزوجة بها إلا بعد الزوج ، وروى  
سعيد ١٦٤ والطحاوي في الشرح ٥٧/٣ عن مالك بن الحارث ، قال : جاء رجل إلى ابن عباس  
فقال : إن عمه طلق ثلاثا . فقال : عصيت الله وبانت منك امرأتك . ثم رواه من طريق الأعمش ، عن  
عمران بن الحارث به ، وروى الدارقطني ٤/٣ عن مجاهد عنه ، فيمن طلق ثلاثا ، ومن طلق مائة أنها  
تبين منه .

(٢) هو في صحيح مسلم ١٠/٦٩ برقم ١٤٧٢ ومسند أحمد ١/٣١٤ عن طاوس ، عن ابن عباس ،  
ورواه أيضا أبو داود ٢١٩٩ والنسائي ٦/٤٥ وابن أبي شيبة ٥/٢٦ وعبد الرزاق ١١٣٣٦ - ١١٣٣٨  
والشافعي كما في البدائع ٢/٢٨٠ والطحاوي في الشرح ٣/٥٥ والدارقطني ٤/٤٤ ، ٤٦ والبيهقي  
٧/٣٣٦ ، ٣٣٨ والطبراني في الكبير ١٠٨٤٧ ، ١٠٩١٦ ، ١٠٩٧٥ عن طاوس به ورواه الحاكم في المستدرک  
٢/١٩٦ من طريق ابن أبي مليكة وطاوس ، عن ابن عباس ، وقال : على شرطهما ولم يخرجهما . وقد  
عرفت أنه في صحيح مسلم ، وذكره ابن أبي حاتم في العلل ١٢٩١ عن أيوب ، عن عبد الله بن كثير ،  
عن طاوس ، ونقل عن أبيه قال : إنما هو أيوب ، عن إبراهيم بن مبشر عن طاوس .

هذا طائفة قليلة من العلماء ، وهو اختيار أبي العباس ، <sup>(١)</sup> وحمله بعض التابعين على ما قبل الدخول .

٢٧٣ - وقد جاء ذلك مصرحا به في رواية أبي داود ، <sup>(٢)</sup> وتأوله بعضهم على صورة تكرير اللفظ ، بأن يقول : أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق . فيلزمه واحدة مع التوكيد ، وثلاث مع عدمه ، ففي زمن النبي ﷺ وأبي بكر رضي الله عنه لصدقهم صدقوا في إرادة التوكيد ، ولما رأى عمر رضي الله عنه أحوال الناس قد تغيرت ألزمهم الثلاث ، <sup>(٣)</sup> وأحمد رحمه الله أشار إلى ضعف رواية طاووس هذه ، فقال : كل أصحاب ابن عباس رووا عنه خلاف ما قاله طاووس ، <sup>(٤)</sup> وكذلك أشار البيهقي ، قال : هذا الحديث مما اختلف فيه البخاري ومسلم ، وتركه البخاري ، قال : وأظنه إنما

---

(١) أفتى بذلك في زمنه مع مخالفته لمذهب أحمد ، وقول جمهور العلماء ، واعتذر بأنه ابتلى بالمحلل ، يعني أن أهل زمانه توسعوا في التحليل ، وهو نكاح المطلقة ثلاثا لتحل لزوجها رغم الوعيد الشديد في ذلك ، فكان الترخيص يجعل الثلاث واحدة لوجود الدليل عليه ، أمون من استنجا المحلل ، وانظر كلامه في مجموع الفتاوى ٣٣ / ٧ ، ٢٤ ، ٣٨ ، ٦٧ ، ٧١ ، ١٣٠ ، ١٥٦ ، ٣٢٢ / ٣١١ وغير ذلك ، وتكلم عليها أيضا تلميذه ابن القيم في زاد المعاد ٥ / ٢٤١ وغيره .

(٢) جاء في رواية أبي داود ٢١٩٩ عن طاووس ، أن رجلا يقال له أبو الصهباء كان كثير السؤال لابن عباس ، قال : أما علمت أن الرجل كان إذا طلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة ، على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر ، وصدرا من إمارة عمر ، قال ابن عباس : بلى ، كان الرجل إذا طلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة . الحديث .

(٣) وهذا الجواب ذكره الحافظ في الفتح ٩ / ٣٦٤ وهو الجواب الخامس ، وعزاه لابن سريج ، قال : وهذا الجواب ارتضاه القرطبي .... وكذا قال النووي : إن هذا أحسن الأجوبة ، وانظر كلام النووي في شرح مسلم ١٠ / ٧١ وذكر هذا الجواب أيضا الخطابي في معالم السنن ٣ / ١٢٧ وعزاه لابن سريج .

(٤) لم أجد كلام أحمد مسندا ، وقد ذكر الحافظ في الجواب الرابع دعوى الإضطراب ، ونقل عن القرطبي أنه وقع فيه مع الإختلاف على ابن عباس الإضطراب في لفظه ، ونقل في الجواب الثاني وهو دعوى شذوذ رواية طاووس ، عن ابن العربي قال : هذا حديث مختلف في صحته ، ونقله أيضا ابن القيم في حاشية تهذيب السنن ٣ / ١٢٩ وأجاب أيضا ابن العربي بأن هذا الحديث لم يرو إلا عن ابن عباس ، ولم يرو عنه إلا من طريق طاووس .

تركه لمخالفته سائر الروايات عن ابن عباس رضي الله عنه<sup>(١)</sup> قال ابن المنذر : وغير جائز أن يظن بابن عباس أنه علم شيئا عن رسول الله ﷺ ثم يفتي بخلافه ،<sup>(٢)</sup> وقال الشافعي : يشبهه - والله أعلم - أن يكون ابن عباس رضي الله عنه قد علم أن كان شيئا فنسخ ،<sup>(٣)</sup> وبالجملة تنقيح هذه المسألة ، والكلام على هذه التأويلات ، يحتاج إلى بسط أزيد من هذا ، ولا يليق بمختصرنا ،<sup>(٤)</sup> والله أعلم .

قال : وإذا طلق واحدة وهو ينوي ثلاثا فهي واحدة .  
ش : إذا طلق واحدة فله حالتان ( إحداهما ) أن يقول : أنت طالق . فهذا إن أطلق وقعت واحدة بلا ريب ، وإن نوى ثلاثا فيه روايتان ( إحداهما ) - وهي اختيار القاضي ، وقال إن عليها الأصحاب ، واختيار أصحابه أيضا الشريف وأبي الخطاب في خلافهما ، وابن عقيل في التذكرة ، والشيرازي - لا تطلق إلا واحدة ، لأن لفظه لا يتضمن عددا ، وإنما هو إخبار في الحقيقة

(١) انظر كلام البيهقي في السنن ٣٣٧/٧ وذكر بعده الروايات عن ابن عباس ، أنه يفتي بوقوع الثلاث ، وقال بعدها : فهذه رواية سعيد بن جبير ، وعطاء بن أبي رباح ، ومجاهد وعكرمة ، وعمرو بن دينار ، ومالك بن الحارث ، ومحمد بن إياس بن البكير ، كلهم عن ابن عباس ، أنه أجاز الطلاق الثلاث وأمضاهن .

(٢) لم أجد كلام ابن المنذر في الإشراف ١٦٣/٤ بل قال : واختلفت الأخبار عن ابن عباس ثم ذكر رواية طاوس قال : وروى سعيد بن جبير ، ومجاهد وعطاء ، ومالك بن الحارث ، عن ابن عباس خلاف رواية طاوس . اهـ وقد ذكر كلام ابن المنذر الخطابي في معالم السنن ١٢٥/٣ وذكره ابن القيم في زاد المعاد ٢٥٦/٥ .

(٣) نقله البيهقي في السنن ٣٣٨/٧ بتمامه ، ثم قال : رواية عكرمة عن ابن عباس قد مضت في النسخ ، يعني بذلك ما رواه عن ابن عباس قال : كان الرجل إذا طلق امرأته فهو أحق برجعها ، وإن طلقها ثلاثا ، فنسخ ذلك فقال ﴿ الطلاق مرتان ﴾ .

(٤) قد بسط الكلام على هذه المسألة شيخ الإسلام في مواضع من كتبه ، كما أشرنا إلى بعضها آنفا ، وهكذا تلميذه ابن القيم في زاد المعاد ٢٤١/٥ وإغاثة اللهفان ٢٨٣/١ وغيرهما .

عن صفة هي عليها ، فهو كقوله : قائمة وقاعدة . فإذا نوى به الثلاث فقد نوى ما لا يتضمنه اللفظ ، ولا يقتضيه ، فيلغى ( والرواية الثانية ) تطلق ثلاثا ، ولعلها أظهر ، لأن قوله : أنت طالق . تقديره الطلاق أو طلاقا ، ولو صرح بذلك ونوى الثلاث طلقت ثلاثا ، فكذلك إذا لم يصرح به ، إذ المقدر كالمفروض به ،<sup>(١)</sup> ثم لو لم يقدر بشيء فالصفة التي وصفها به ، وهي : أنت طالق . تتضمن المصدر وزيادة ، ولا ريب أن المصدر يصح تفسيره بالقليل والكثير ، فكذلك : أنت طالق . ولهذا لو صرح بالتفسير فقال : أنت طالق ثلاثا . طلقت ثلاثا بلا ريب ،<sup>(٢)</sup> فعلى هذه الرواية إذا صرح بالواحدة فقال : أنت طالق واحدة - وهذه هي الحالة الثانية - ونوى ثلاثا ، ففيه وجهان ( أحدهما ) - وهو الذي قطع به أبو محمد في الكافي والمغني ، ومقتضى كلام الخرقى - : لا تطلق إلا واحدة ، لأن الواحدة صريح في الوحدة ، فإذا نوى بها ثلاثا فقد نوى ما لا يحتمله اللفظ ، ثم إن نيته خالفت صريح لفظه ، ولا شك أن النية أضعف من اللفظ ، فالقوي يقدم على الضعيف ، ثم لو قدر تعارض اللفظ والنية لبقى : أنت طالق مجردا . وإنه لا يقع به إلا واحدة ( والوجه الثاني ) تطلق ثلاثا ، وتكون نيته دالة على محذوف ، تقديره : أنت طالق واحدة معها اثنتان ،<sup>(٣)</sup> والله سبحانه وتعالى أعلم .

(١) انظر المغني ٢٣٦/٧ والكافي ٨٠٣/٢ والمقنع ١٥٨/٣ والفروع ٣٩٥/٥ والإنصاف ٨/٩ والمبدع ٢٩٣/٧ .

(٢) في (خ س ت) : تضمن . وفي (ع) : ولذلك . وفي (د) : وكذلك ، وفي (خ) : ولو صرح .

(٣) لم يفرق الفقهاء بين الحالتين ، وهما : أنت طالق ؛ وأنت طالق واحدة ، قال في المقنع ١٥٨/٣ وإن قال : أنت طالق واحدة . ونوى ثلاثا ، لم تطلق إلا واحدة في أحد الوجهين . اهـ ، فقوله :